الأمم المتحدة

# الأمن الذي نحتاجه

## إعادة توازن الإنفاق العسكري من أجل مستقبل مُستدام وسِلمي

### نظرة عامة

# الأمن الذي نحتاجه: إعادة توازن الإنفاق العسكري من أجل مستقبل مستدام وسلمي

## تقرير الأمين العام
## فيما يخص تأثير الزيادة العالمية في الإنفاق العسكري على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

### نظرة عامة

تُقدم هذه النظرة العامة أبرز نقاط
الأمن الذي نحتاجه: إعادة توازن الإنفاق العسكري من أجل مستقبل مستدام
وسلمي، وهو تقرير مُقدّم من قِبل الأمين العام
للأمم المتحدة بناءً على الطلب الوارد في الإجراء 13(ج) من
ميثاق المستقبل.

التقرير الكامل متاح هنا.

## مقدّمة

لقد بلغ الإنفاق العسكري العالمي مستويات قياسية في الوقت الذي يتخلّف فيه العالم عن الوفاء بوعوده التنموية الأساسية. وفي عام 2024، ارتفعت الميزانيات العسكرية إلى 2.7 تريليون دولار، مسجلةً بذلك الزيادة السنوية العاشرة على التوالي. وفي الفترة نفسها، تعثّر التقدّم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إذ لا يسير على المسار الصحيح سوى هدف واحد من كل خمسة أهداف قابلة للقياس تقريبًا؛ وتبلغ فجوة التمويل السنوية حوالي 4 تريليونات دولار، حيث تشير التوقّعات إلى أن هذه الفجوة قد تتّسع لتصل إلى 6.4 تريليون دولار بحلول عام 2030 إذا استمرّت الاتجاهات الحالية.

لعلّ هذا التقرير يركّز على المسارين المتوازيين لارتفاع الميزانيات العسكرية وتراجع التنمية. ويوضّح أن النمو المستمر في الإنفاق العسكري لا يتماشى مع روح ميثاق الأمم المتحدة، الذي التزمت فيه الدول الأعضاء بتسوية النزاعات الدولية عبر الوسائل السلمية. كما أن زيادة الإنفاق العسكري تقوّض التنمية المستدامة، وتُزاحم الاستثمار في القطاعات الاجتماعية، وتُضعف التعاون متعدّد الأطراف. وفي حالات نشوب النزاعات، تُدمر المكتسبات التنموية تدميرًا كاملًا.

إن التقرير يدعو إلى إعادة الالتزام بالدبلوماسية ومنع النزاعات والتنمية المستدامة، نظرًا لتعرّض النظام الدولي برمته للخطر.

## النمو المستمر في الإنفاق العسكري العالمي

لقد ارتفع الإنفاق العسكري في جميع المناطق العالمية الخمس في عام 2024، وسط تصاعد التوتّرات والصراعات. وتركّزت معظم الزيادات في مجموعة صغيرة من الدول، بما في ذلك القوى الكبرى في العالم، إلّا أن هذا الاتجاه كان منتشرًا على نطاق واسع.

على الصعيد العالمي، ارتفع الإنفاق العسكري من 2.2 إلى 2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بين عامي 2022 و2024. وقد سجلت أوروبا والشرق الأوسط أعلى الزيادات. ففي أوروبا، زادت حصة الإنفاق على الدفاع من 5.9 إلى 7.3 في المائة. أمّا في الشرق الأوسط، فقد ارتفع الإنفاق العسكري من 3.6 إلى 4.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

بصورةٍ عامة، ارتفعت نسبة ميزانيات الحكومات المخصّصة للجيوش في عام 2024 من 6.6 إلى 7.1 في المائة على مستوى العالم.

إن هذه الزيادة غير متوازنة. فعلى سبيل المثال، لا تمثّل الدول الأفريقية مجتمعة سوى 1.9 في المائة من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، على الرغم من أنّها تشكّل حوالي ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وما يقرب من 20 في المائة من سكان العالم. وتُبرز هذه الإحصائية أوجه عدم التّماثل في كلٍ من القوة والتعرّض لآثار العسكرة.

الشكل 1: تطوّر الإنفاق العسكري العالمي حسب المنطقة، 1988-2024
(بمليارات الدولارات الأمريكية بأسعار عام 2023 الثابتة)

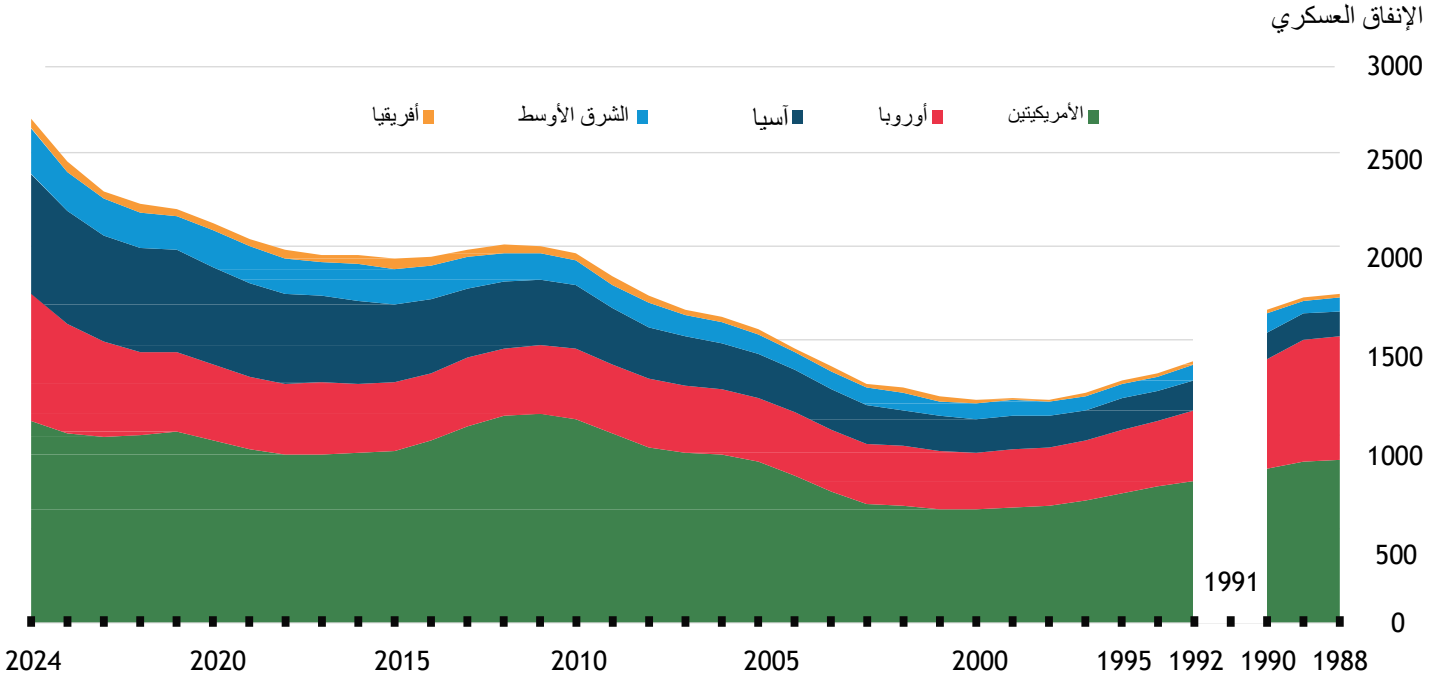


*ملاحظة: إن عدم توفّر بيانات خاصة بالاتحاد السوفيتي في عام 1991 يعني أنه لا يمكن حساب إجمالي النفقات لذلك العام. المصدر: قاعدة بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) للإنفاق العسكري، أبريل 2025.*

تشير التوقّعات القائمة على سيناريوهات تأخذ في الاعتبار التوجّهات الجيوسياسية والاقتصادية المتغيّرة إلى أن الإنفاق العسكري العالمي قد يصل إلى ما بين 4.7 تريليون دولار و6.6 تريليون دولار بحلول عام 2035. وحتى عند الحد الأدنى، سيتجاوز الإنفاق العالمي بكثير أعلى مستوياته التاريخية. أمّا عند الحد الأقصى، فسيكون أعلى بمرتين ونصف من مستويات عام 2024.

## ما هي دوافع هذا الحشد؟

لقد أدت الحروب التقليدية الكبرى والنزاعات بين الدول التي لم تُحل والصراعات الداخلية طويلة الأمد إلى زيادة الإنفاق العسكري. ومن بين العوامل الأخرى التي تُسهم في ذلك، اشتداد المنافسة بين القوى الكبرى واستمرار الجريمة المنظّمة والإرهاب، ممّا زاد من حدة التهديدات الفعلية والمتصوّرة. وفي ظل هذه الظروف، تلجأ الحكومات بشكلٍ متزايد إلى الحلول العسكرية، ويستفيد المجمع الصناعي العسكري من هذا الطلب المتزايد.

لقد ظهرت عوامل مترابطة تدفع نحو زيادة الإنفاق العسكري مع ضعف بنية نظام الحد من التسلّح. وما يزال الأمن العالمي يتدهور، ممّا يثير تساؤلات حول مدى فعالية الميزانيات العسكرية المتزايدة كوسيلة لتحقيق السلام الدائم.

## الإنفاق العسكري في خضم أزمة التنمية العالمية

بينما استمر الإنفاق العسكري في الارتفاع، تعثّرت الاستثمارات العالمية والمحلية في مجالات التنمية المستدامة.

يكشف تقرير عام 2025 حول أهداف التنمية المستدامة أن العالم ما يزال بعيدًا كل البعد عن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إذ لا يُظهر سوى 35 في المائة من الأهداف تقدمًا كافيًا - 18 في المائة منها تسير على المسار الصحيح و17 في المائة تُحرز تقدمًا معتدلًا. وفي المقابل، يُظهر 48 في المائة من الأهداف تقدمًا غير كافٍ، بما في ذلك 31 في المائة بتحسّن طفيف فقط و17 في المائة دون أي تقدم على الإطلاق. والأكثر إثارة للقلق هو تراجع 18 في المائة من الأهداف إلى ما دون مستويات خط الأساس لعام 2015. وقد تتّسع فجوة التمويل السنوية للأهداف، والتي تبلغ حاليًا 4 تريليونات دولار أمريكي، لتصل إلى 6.4 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 إذا استمرت الاتجاهات الحالية. ولا تُشير هذه النواقص إلى ندرة الموارد فحسب، بل أيضًا إلى عدم توافق الأولويات وضعف الرغبة في التعاون الدولي.

تشير الاتجاهات في المساعدات الإنمائية الرسمية إلى تراجعها مؤخرًا، في الوقت الذي تتزايد فيه الاحتياجات. ففي عام 2024، انخفضت هذه المساعدات بنسبة 7.1 في المائة بالقيمة الحقيقية، وهو أول انخفاض منذ خمس سنوات. ولم تفِ سوى أربع دول مانحة بالتزامها

الشكل 2: إجمالي الاحتياجات التمويلية لأهداف التنمية المستدامة للفترة 2015-2030 (بتريليونات الدولارات الأمريكية)

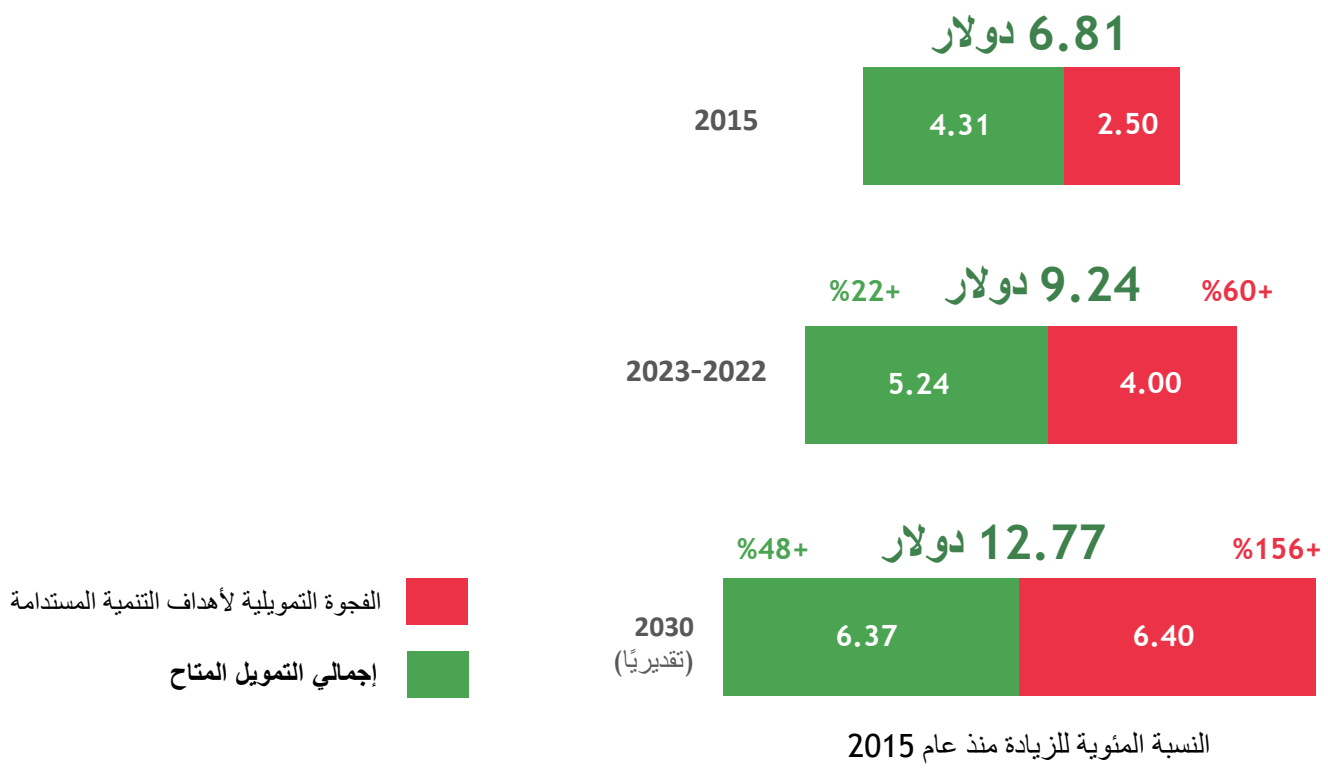


*المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2025، صفحة 26.*

بتقديم 0.7 في المائة من دخلها القومي الإجمالي. وقد أدت التحوّلات في المساعدات نحو الاستجابة للأزمات وتكاليف اللاجئين التي تتحملّها الدول المانحة إلى تقليص المخصّصات الموجّهة للتنمية طويلة الأجل، مع انخفاضات ملحوظة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أعلنت عدة جهات مانحة عن تخفيضات في الميزانية مرتبطة بشكلٍ صريح أو ضمني بزيادة الإنفاق الدفاعي، ممّا يزيد من القيود الشديدة المفروضة أصلًا على نفقات التنمية في أكثر مناطق العالم افتقارًا للموارد.

ما يزال التمويل المحلي يواجه ضغوطًا كبيرة على الصعيد العالمي. فتعطّل السلاسل التجارية، وتشديد الأوضاع المالية، وتزايد أعباء الديون، كلها عوامل تقلّص الحيز المالي المتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع توقّع وصول الدين العام العالمي إلى ما يقارب 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بحلول عام 2030، تتّجه الحكومات إلى تخفيف الضوابط المالية لاستيعاب النفقات العسكرية المتزايدة، ممّا يزيد من خطر مزاحمة الاستثمارات الاجتماعية والمناخية الأساسية ويفاقم حالة عدم الاستقرار الاقتصادي. ويحدث هذا في كلٍ من البلدان المتقدمة والنامية، وإن كانت آثاره تختلف بينهما. ففي البلدان النامية على وجه الخصوص، يكون التأثير مزدوجًا: إذ تحوّل النفقات العسكرية الموارد المحلية الشحيحة عن أولويات التنمية، في الوقت الذي يتراجع فيه الدعم الدولي المقدّم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. إن كيفية تمويل الزيادات في الإنفاق العسكري أمر بالغ الأهمية. فالإنفاق المموّل بالديون ينقل عبء السداد إلى الأجيال القادمة، ويمكن أن يرسخ خيارات مؤسّسية يصعُب التراجع عنها. والنتيجة هي فقدان موارد كان من الممكن استخدامها لبناء رأس المال البشري وتعزيز القدرة على الصمود.

إن ارتفاع الإنفاق العسكري العالمي يؤدي إلى عواقب سلبية في جميع أنحاء العالم. فالاضطرابات الجيوسياسية المتزايدة، والتي بلغت مستويات غير مسبوقة منذ نهاية الحرب الباردة، تُعيق النمو وتزيد من التقلّبات المالية. وتميل هذه الاضطرابات في الأسواق المالية العالمية إلى إلحاق ضرر أكبر بالدول الفقيرة، ممّا يزيد من تقويض آفاق التنمية وتوسيع فجوة التفاوتات العالمية.

## قنوات التأثير على التنمية المستدامة

يحدّد التقرير قنوات متعدّدة تُقوّض من خلالها زيادة الإنفاق العسكري التنمية المستدامة.

**مزاحمة الاستثمار الاجتماعي (أهداف التنمية المستدامة 3 و4):**
في البلدان منخفضة ومتوسّطة الدخل والبلدان النامية، تقابل كل زيادة بنسبة 1 في المائة في الإنفاق العسكري انخفاضًا بنسبة 1 في المائة في الخدمات الصحية المموّلة حكوميًا، مع ضغط مماثل يُلاحظ على ميزانيات التعليم. وبمرور الوقت، يؤدي ذلك إلى تآكل الاستعداد لمواجهة الأوبئة، وقدرات القوى العاملة، والاستثمار في البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وهي جميعها عوامل رئيسية مُحدّدة لمتوسط العمر المتوقع ونتائج التعلّم. قد تتمكّن البلدان ذات الدخل المرتفع من زيادة الإنفاق الدفاعي مؤقتًا دون إجراء تخفيضات اجتماعية فورية. ومع ذلك، فإن استمرار ارتفاع هذا الإنفاق يزيد من احتمالية إعادة تخصيص الموارد بعيدًا عن الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية.

الشكل 3: الإنفاق العسكري يؤثّر على التنمية

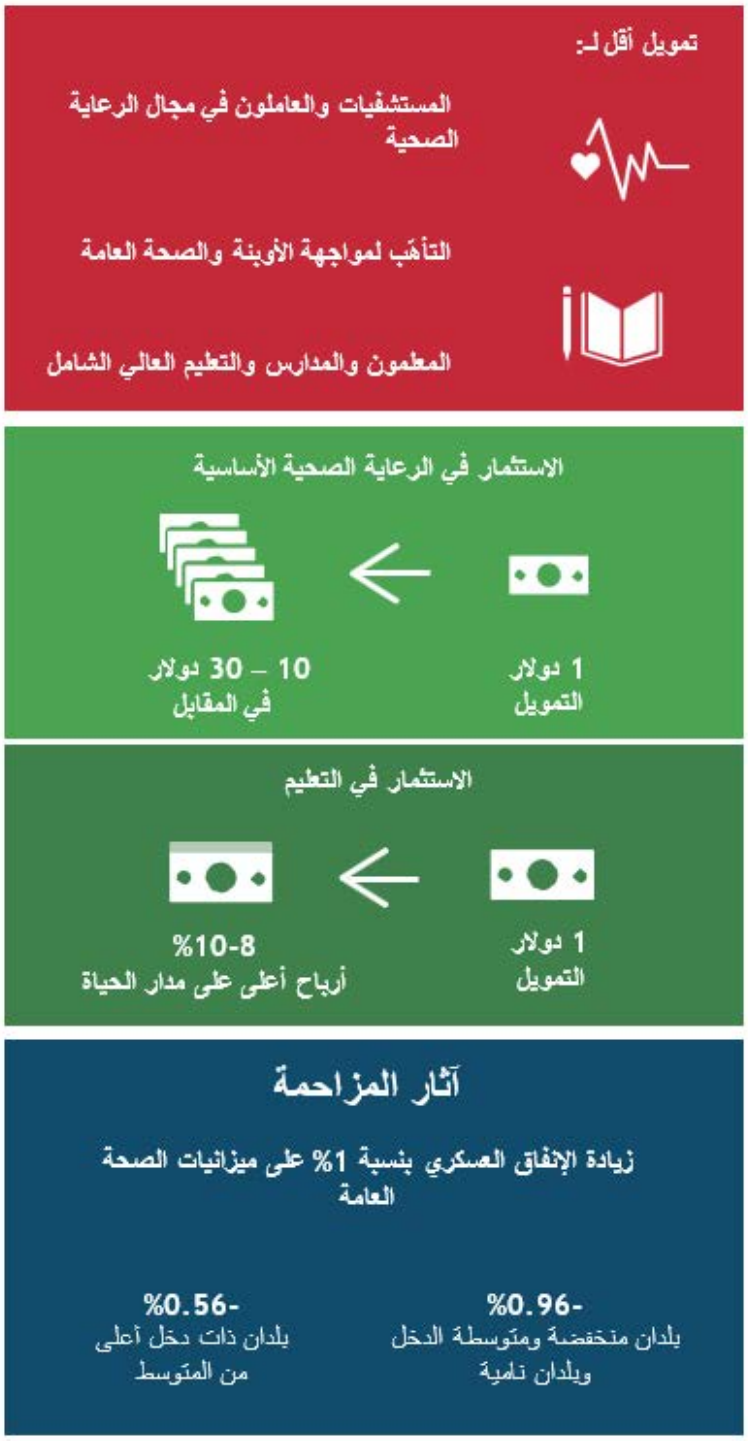


*المصدر: سينترون-رودريغيز، آي. إم. (بدون تاريخ). "العالم في حالة تناقض: الإنفاق العسكري مقابل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"؛ فان، هـ. وآخرون. (2018). "هل تؤدي النفقات العسكرية إلى مزاحمة نفقات الرعاية الصحية؟ أدلة من جميع أنحاء العالم، 2000-2013." مجلة اقتصاديات الدفاع والسلام 29(7): 766-779.*

**ضعف النمو وفرص العمل (أهداف التنمية المستدامة 1 و8):**
تُعدّ التكلفة الاقتصادية الكليّة لفرصة الإنفاق العسكري كبيرة. وتشير معظم الأدلة إلى أن مضاعفات الإنفاق الدفاعي أقل من تلك الخاصة بالاستثمارات المدنية في قطاعات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والطاقة النظيفة. فالإنفاق الموجّه نحو الأفراد العسكريين والعمليات والصيانة يحدّ من مكاسب الإنتاجية ويمكن أن يُعيق النمو على المدى الطويل. ورغم أن الإنفاق الدفاعي يُوفر فرص عمل، إلّا أنه عادةً ما يُولد عددًا أقل من الوظائف لكل دولار مقارنةً بالقطاعات المدنية. وفي سياقات انعدام الأمن الشديد، يصبح بعض الإنفاق العسكري ضروريًا لإعادة إرساء الأمن الأساسي وتمهيد الطريق للتنمية. ومع ذلك، ومع استقرار الوضع الأمني، يبقى من الضروري التحول سريعًا نحو استثمارات شاملة تُعزّز الإنتاجية.

الشكل 4: الإنفاق العسكري وتأثيره على الاقتصاد

في دول حلف الناتو (NATO)، تؤدي **زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة** في الإنفاق على الأفراد العسكريين إلى خفض **نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بمقدار 0.017-0.026 نقطة مئوية**

إذا زاد الإنفاق على الأفراد بنسبة تتراوح بين **20 و30%**، فقد ينخفض نمو الناتج المحلي (GDP) الإجمالي بمقدار **0.17 إلى 0.26 نقطة مئوية**

**عدد الوظائف التي تم استحداثها مقابل كل مليار دولار**

| في الشؤون العسكرية | في مجال الطاقة النظيفة | في مجال الرعاية الصحية | في التعليم |
|---|---|---|---|
| 11,200 | 16,800 | 17,200 | 26,700 |

يساهم الإنفاق العسكري في خلق فرص عمل، لكن القطاعات المدنية تنتج باستمرار فرص عمل أكثر لكل دولار يتم استثماره

*المصدر: ستوكلر، د.، أ. ريفز وم. ماكي (2017). "المضاعفات الاجتماعية والاقتصادية: ما هي هذه الأمور ولماذا هي مهمّة لسياسات الصحة في أوروبا؟" المجلة الاسكندنافية للصحة العامة 45(18): 17-21؛ شيريميروف، ف.، و س. سبيروفسكا (2022). "مضاعفات السياسة المالية في الدول المتقدمة والنامية: أدلة مستمدة من الإنفاق العسكري." مجلة الاقتصاد العام 208: 104631؛ بيكر، ج.، ودون، ج. ب. (2023). "تكوين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي." مجلة اقتصاديات الدفاع والسلام 34(3): 271-259.*

**عدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين (أهداف التنمية المستدامة 5 و 10):** يؤدي ارتفاع الإنفاق العسكري إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحويل الموارد عن البرامج التي تهدف إلى الحد من عدم المساواة. ومع تحوّل الميزانيات نحو القطاع العسكري، تؤدي التخفيضات في برامج الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية إلى زيادة الأعباء على الأسر. وتتحمّل النساء والفتيات بشكلٍ غير متناسب عواقب ذلك، بما في ذلك تقييد فرص التعليم وتنمية المهارات والمشاركة في سوق العمل. علاوةً على ذلك، تستمر أوجه عدم المساواة بين الجنسين داخل قطاع الدفاع وصناعة الأسلحة، حيث تعاني النساء من نقص ملحوظ في التمثيل، وخاصةً في المناصب القيادية وصنع القرار. وبدون استثمارات اجتماعية كافية، وميزانيات تراعي النوع الاجتماعي، وتوفير حد أدنى من الحماية للصحة والتعليم ورعاية الأطفال والخدمات اللازمة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، ستستمر هذه الديناميكيات في تفاقم فجوات الدخل والفرص بمرور الوقت.

**العمل المناخي والحياة على اليابسة وتحت الماء**

**(أهداف التنمية المستدامة 13 و14 و15):**

تُعدّ الجيوش الحديثة وسلاسل إمدادها من بين أكبر الجهات المؤسّسية المسبّبة لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم. ومع ذلك، غالبًا ما يتم التقليل من حجم بصمتها الكربونية بسبب الاستثناءات الأمنية. ونظرًا للكثافة الكربونية العالية للإنتاج والعمليات العسكرية، فإن الزيادات المستمرة في الإنفاق العسكري تُهدّد بجعل المسارات المتوافقة مع اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ بعيدة المنال. وإلى جانب الانبعاثات المباشرة، تُدمر الحروب التقليدية النظم البيئية، فهي تُدمّر الموائل الطبيعية، وتُلوّث التربة والمياه، وتترك ذخائر غير منفجرة ومخلفات سامة تُلحق الضرر بالتنوّع البيولوجي وصحة الإنسان لفترة طويلة بعد انتهاء الأعمال العدائية. وقد خلّف استخدام الأسلحة النووية وتجاربها، بما في ذلك التفجيرات الجوية وتحت الأرض وتحت الماء، تلوثًا إشعاعيًا دائمًا في التربة والمياه الجوفية والبيئات البحرية.

الشكل 5: الإنفاق العسكري وتأثيره على الأهداف المناخية

*المصدر: باركنسون، س. وآخرون. (2022). "تقدير الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة الصادرة عن المؤسّسات العسكرية." مرصد الصراع والبيئة (CEOBS)؛ كوتسيس، ك. ت. (2024). "تأثير الحروب على البيئة." المجلة الأوروبية للبيئة والبيولوجيا والزراعة 1(5): 89-100; (2020 .Nakamitsu, I). "مقدمة." في: إعادة النظر في الإنفاق العسكري غير المقيّد. مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح*

**السلام والعدالة والمؤسّسات القويّة (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة):**

يرتبط الإنفاق العسكري المرتفع بمخاطر كبيرة لانتشار الأسلحة وتحويل مسارها، وضعف مساءلة المشتريات، وغموض الحوكمة، وتزايد فرص الفساد. ويظل قطاع الدفاع من أقل قطاعات الإنفاق العام شفافيةً في العالم.

وقد تؤدي الصعوبات الأكبر في الحفاظ على الرقابة، مقارنةً بالقطاعات الأخرى، إلى تقويض ثقة الجمهور ونزاهة المؤسّسات. ومن خلال توسيع إنتاج ونقل وتخزين الأسلحة والذخائر، يوفّر الإنفاق العسكري المرتفع الأدوات ذاتها التي تُمكّن من نشوب الصراعات وتزيد من مدى حدتها. ويتسبّب هذا في خسائر

في الأرواح، والإصابات، والصدمات النفسية، والنزوح واسع النطاق، وتدمير البيئة والبنية التحتية الحيوية والخدمات الأساسية. كما أنه يُفاقم تآكل سيادة القانون، ويعكس مسار مكاسب التنمية، ويحوّل الموارد الشحيحة عن منع الأزمات والتنمية المستدامة.

## عوامل زيادة الضغط المنهجية

في ظل هشاشة الوضع المالي الكلي، وتزايد الاحتكاكات التجارية التي تُفاقم تآكل الإيرادات، لا سيما في الاقتصادات النامية المعتمدة على التصدير، يُلقي تشديد الأوضاع المالية الناجم عن الإنفاق العسكري بثقله على النمو. فهو يُعيق التوظيف الإنتاجي والاستثمارات، ويُضيّق الحيّز المالي للإنفاق الحيوي على أهداف التنمية المستدامة.

ويقدّم التزام إشبيلية الذي أُعتمد في عام 2025 في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية خارطة طريق عملية لتعزيز الاستثمار في التنمية المستدامة، ومعالجة أزمة الديون، وتعبئة التمويل المبتكر والتضامني، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية.

## التنمية والأمن:

**الأولويات المتنافسة أو التبعيات المتبادلة**

إن الإنفاق الأمني مسؤولية الدولة، لا سيّما في ظل التهديدات الحادة أو الهشاشة. علاوةً على ذلك، فإن الأمن والتنمية متآزران. فحماية الناس والأراضي شرطٌ أساسي للتقدّم، بينما تُقلّل التنمية من المخاطر المشروعة للعنف. ومع ذلك، فإن زيادة الإنفاق العسكري لا تُفضي بالضرورة إلى مزيد من الأمن. فتراكم الأسلحة قد يُرسّخ انعدام الثقة ويُطلق العنان لدورات من الفعل ورد الفعل تُضعف الأمن بدلًا من تعزيزه.

إن الارتفاع الحالي في الإنفاق العسكري وتراجع الاستثمار التنموي يُشكّلان مزيجًا مُقلقًا. وتُصاحب هذه الاتجاهات اعتمادٌ مُفرط على الردع والقوة العسكرية على حساب الدبلوماسية وهيكلية ضبط التسلّح التي تُعزّز الثقة. ويبدو أن هذه الاتجاهات تُشير بشكلٍ أعمق إلى أزمة في الحوكمة العالمية واختلالٍ استراتيجي لن يجعل العالم أكثر أمانًا.

يُعدّ الإنفاق العسكري ضروريًا لتحقيق السلام والتنمية في بعض السياقات. فعندما تلتقي التهديدات الخارجية والعنف النشط وهشاشة الدولة وتخلّف التنمية، قد يكون الإنفاق الدفاعي ضروريًا لاستعادة

الأمن الأساسي وتهيئة الظروف اللازمة للتقدّم. وتُبرز التجارب المستمدّة من منطقة الساحل في أفريقيا وأجزاء من آسيا، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الترابط بين الأمن والتنمية.

يتطلّب السلام الدائم والتنمية المستدامة سياساتٍ تُركّز على الإنسان، وتُلبّي الاحتياجات الأساسية، وتحمي الحقوق، وتُدير الموارد بحكمة، وتُخفّف من المظالم، وتُحدّ من دوافع العنف، وتُعزّز التماسك الاجتماعي. وفي غياب هذه الظروف، يبقى السلام حلم بعيد المنال. ويُغذّي المزاحمة والظلم المُتصوّر - اقتصاديًا كان أم سياسيًا أم اجتماعيًا - حشد القوى، بينما يُقوّض إخفاقات الحوكمة الشرعية.

إن الأمن ليس مجرّد القدرة على مواجهة التهديدات، بل هو ثقةٌ وإدراكٌ للأمان بين الناس، قائمٌ على العيش بكرامةٍ وحقوقٍ وشمولٍ وفرصٍ وقدرةٍ على الصمود. فالأمن يتطلّب استثماراتٍ مستدامة في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والتكيّف مع المناخ والحوكمة و
العدالة، إلى جانب احتياجات الدفاع المشروعة، حتى تتمكّن المجتمعات من منع الصراعات وإدارة الصدمات والحفاظ على السلام.

## خيارات التمويل وعواقبها بين الأجيال

قد يكون لتمويل الميزانيات العسكرية الأعلى عواقب وخيمة. فالاقتراض، على سبيل المثال، يُمكّن من تعبئة الموارد بسرعة. لكن في السياقات المثقلة بالديون، يُفاقم ذلك المخاطر المالية ويُحمّل الأجيال القادمة العبء، مُقيّدًا آمالها في التنمية المستدامة. ويمكن أن تكون التغييرات الضريبية المُستخدمة لإنتاج التمويل تصاعدية، بالتركيز على الدخل والثروة، أو تنازلية، باستهداف الاستهلاك أو التجارة. إلّا أن هذه الأخيرة تُثقل كاهل الأسر ذات الدخل المنخفض بشكلٍ غير متناسب، وتُوسّع فجوة التفاوت، وتُضعف مستويات المعيشة، مُقوّضةً التنمية المستدامة. وفي جميع الأحوال، فإن أي تحويل مُستدام للموارد من رأس المال البشري والقدرة على الصمود يُرسّخ عيوبًا هيكلية يصعب عكسها.

في المقابل، تُولّد الاستثمارات المُوجّهة جيدًا في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل المناخي مُضاعفات إيجابية كبيرة. فهي تُسرّع من تحسّن مستويات المعيشة عبر الأجيال، وهو الأساس الأكيد للأمن المستدام. على مدار العقد الماضي، أنفق العالم 21.9 تريليون دولار على النفقات العسكرية العالمية بدلًا من التطعيمات، وحزم الرعاية الصحية الأساسية الشاملة، والتعليم الجيد، ومياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، والتغذية، والحصول على الطاقة النظيفة. قد تكون تكاليف الفرص البديلة مُدمّرة، ممّا يحدّ من الرخاء والرفاهية والفرص المتاحة للأجيال القادمة.

## التطلّع إلى الذكرى المئوية للأمم المتحدة: إعادة معايرة المناهج المتّبعة في التعامل مع الأمن والتنمية العالميين

مع اقتراب الذكرى المئوية للأمم المتحدة، علينا إعادة النظر بشكلٍ عاجل في استراتيجيات الأمن والتنمية العالمية لتحقيق السلام والأمن الدائمين للأجيال الحالية والمستقبلية. واسترشادًا بالتوجّه الذي حدّدته الدول الأعضاء في ميثاق المستقبل، يمكن للمجتمع الدولي النظر في التدابير التالية.

### 1. إعطاء الأولوية للدبلوماسية والتسوية السلمية للنزاعات وتدابير بناء الثقة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الإنفاق العسكري المتزايد حتى عام 2030.

- كما أكدتُ في أجندتي الجديدة للسلام، تُشكّل الثقة والتضامن والعالمية أساسًا للعلاقات الودّية والتعاون بين الدول وداخل المجتمعات. واستعادة هذه المبادئ أمرٌ أساسي للحد من تنامي الإنفاق العسكري.
- ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل بنشاط على توسيع نطاق تدابير بناء الثقة الإقليمية والعالمية، وتعزيز الشفافية والحوار كأدوات أساسية لمنع النزاعات وبناء السلام. كما يُعدّ تعزيز التعاون الدولي من خلال إحياء الأطر الدبلوماسية والوقائية أمرًا بالغ الأهمية. ويجب أن تُصبح الاستثمارات المستدامة في القنوات الدبلوماسية وآليات حل النزاعات حجر الزاوية للأمن الجماعي.
- لتعطيل الحتمية المتصوّرة لتصاعد الإنفاق العسكري العالمي، يتم تشجيع الدول الأعضاء على المبادرة بمناقشة سنوية للجمعية العامة مخصّصة على وجه التحديد لمراجعة حالة الإنفاق العسكري العالمي والتقدّم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030.

### 2. إدراج الإنفاق العسكري في صدارة مناقشات نزع السلاح، وتحسين الارتباط بين ضبط الأسلحة والتنمية.

- ينبغي للهيئات الحكومية الدولية الرئيسية، مثل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وغيرها، أن تركّز بعض مناقشاتها على الإنفاق العسكري والروابط بين نزع السلاح والتنمية.
- حث الدول الأعضاء على دمج اعتبارات نزع السلاح والحد من الأسلحة ضمن أطر التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، وخاصةً خطة ما بعد عام 2030.

### 3. تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلّق بالإنفاق العسكري لبناء الثقة بين الدول الأعضاء وزيادة المساءلة المالية المحلية.

- تعزيز تدابير بناء الثقة الإقليمية، مثل تبادل المعلومات حول الإنفاق العسكري، لتعزيز الشفافية، وتقليل التوتّرات والحسابات الخاطئة، وتشجيع ضبط النفس، وإبطاء تسارع الحشد العسكري.
- تشجيع الدول على اعتماد معايير الإنفاق العام والمساءلة المالية في قطاع الدفاع، بما في ذلك التدقيق الداخلي والخارجي والرقابة البرلمانية.
- تعزيز التحوّل نحو سلوكيات أكثر مسؤولية من جانب القطاع الخاص، بما في ذلك في صناعة الأسلحة، لدعم التنمية المستدامة ومشاركة المجتمع المدني في الميزانية العسكرية. ومن شأن هذا أن يساعد على خلق حلقة حميدة من المساءلة تعمل على بناء الثقة العامة وتفتح الفرص لإعادة توجيه المدخرات نحو أولويات التنمية المستدامة.

### 4. إنعاش التمويل متعدّد الأطراف من أجل التنمية.

- الاستفادة من الزخم الذي أحدثه المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية لزيادة الموارد اللازمة لخطة عام 2030 وما بعدها.
- ضمان أن مصادر التمويل موجّهة نحو التنمية المستدامة والسلام. ويتطلب هذا اتخاذ خطوات ملموسة لتوسيع الحيز المالي، ومعالجة تحدّيات الديون في البلدان النامية، وخفض تكلفة رأس المال.
- إلى جانب الالتزام القوي بالتعدّدية والتعاون الدولي والتضامن العالمي، يجب أن يُعطي العمل الجماعي الأولوية لتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية مع تعزيز النظم المالية لتحقيق مرونة طويلة الأجل. وينبغي أن يشمل ذلك إصلاحات ضريبية تصاعدية، عند الاقتضاء، إلى جانب تكثيف الجهود لمكافحة التهرّب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد - لا سيما من قِبل الأفراد ذوي الثروات الكبيرة والشركات العابرة للحدود الوطنية - لضمان نظام ضريبي عادل وفعّال. ويتمثّل الهدف النهائي في جمع وإنفاق الموارد اللازمة بشفافية وكفاءة، بما يتماشى بشكلٍ وثيق مع التنمية المستدامة.
- تجديد الالتزام بالتعاون الدولي في مواجهة تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية، حيث تُعدّ المساعدات الإنمائية الرسمية ضرورية للدول منخفضة الدخل والنامية، إذ تُسهم في سد فجوات التمويل في مجالات التعليم والصحة والطاقة المتجدّدة والبنية التحتية. كما يُمكنها أن تُتيح للمستفيدين موارد محلية تُمكّنهم من مواجهة التحديات الأمنية والسعي لتحقيق التنمية المستدامة.

### 5. تعزيز النهج الذي يركّز على الإنسان في مجال الأمن والتنمية المستدامة.

- إدراكًا بأن التنمية المستدامة هي خط الدفاع الأول ضد النزاعات، من الضروري تحقيق التوازن بين الإنفاق العسكري الضروري والاستثمارات المستدامة في الإنسان وفي كوكب الأرض. وينبغي للدول الأعضاء أن تسترشد بإطار أمني متعدّد الأبعاد يتمحوّر حول الإنسان. لذا تُتيح أهداف التنمية المستدامة مسارًا للمضي قدمًا.
- إن السلام الدائم والتنمية المستدامة لا يعتمدان على عزم الدول فحسب، بل يعتمدان أيضًا على المشاركة المستنيرة للمجتمع المدني. وبموجب مبادئ الثقة والتضامن والعالمية، فإن مشاركة المواطنين والمجتمع المدني أمر ضروري لضمان تخصيص الموارد العامة النادرة بطرق تعزّز الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وأجندة 2030 للأجيال الحالية والمستقبلية.

## الخاتمة

إن المسار الحالي المتمثّل في تزايد الإنفاق العسكري، وضعف التعاون، واتساع الفجوة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يُحقق سلامًا أفضل، بل يُقوّض أسس الأمن والازدهار المشتركين. ويهدّد الاستمرار في هذا المسار بترسيخ سباقات التسلّح، وتضييق الحيز المالي للاستثمار الاجتماعي، وتآكل ثقة الجمهور، ودفع أهداف التنمية المستدامة والمناخ إلى أبعد من المنال.

ما يزال تصحيح المسار ممكنًا. فعالم اليوم يقف عند مفترق طرق، ويواجه خيارات صعبة بين الأمن العسكري للبعض والأمن المشترك والرخاء للجميع.

إن المسار الذي نختاره سيُشكّل آفاقنا لعقود قادمة بشكلٍ جذري. ويمكن للدول الأعضاء اختيار احتواء التصعيد العسكري، واستعادة الشفافية والثقة، وإعادة ترتيب أولويات الاستثمارات في الوقاية والتنمية المستدامة والقدرة على التكيّف مع تغيّرات المناخ. وبذلك، ستتمسّك بميثاق الأمم المتحدة والتزامه الراسخ بالحفاظ على السلام *"بأقل قدر من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية نحو التسلح"*.

إننا لن نحقّق الأمن الذي نحتاجه بالوسائل العسكرية. فالأمن الحقيقي يتطلّب دبلوماسيةً بدلًا من سياسة حافة الهاوية، وتعاونًا بدلًا من الأحادية، واستثمارًا حاسمًا في الناس وحقوق الإنسان والمؤسّسات التي تخدمهم. وبخيارات مدروسة وتضامن متجدّد، ما يزال بإمكان المجتمع الدولي تجاوز عصر انعدام الأمن المُكلف، نحو مستقبل يسوده السلام والتنمية المستدامان، ليس للبعض فحسب، بل للجميع.

جميع الحقوق محفوظة لصالح ©
2025 الأمم المتحدة